

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

تلقية

الملحق الدبلوماسي/ لولوة وليد الدوسري

في

اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)

بالدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة

البند رقم 60: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب
في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الثلاثاء - 22 أكتوبر 2019

السيد الرئيس،،،

يطيب لي بدايةً أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل وفد دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل وفد دولة قطر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (OIC).

كما أود أن أشير في إطار مناقشة هذا البند إلى تقرير الامين العام قيد النظر، الذي يفند بشكلٍ حيادي واقع التعديات والانتهاكات الجسيمة من قبل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فضلاً عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية التمييزية المتواصلة لا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعركة لكافة سبل تحقيق التنمية في كل من الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، لعل أبرزها استنزاف الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وقيامها بأنشطة استيطانية ومصادرتها للممتلكات وقيامها بعمليات طرد وهدم وتدميرها للبنية التحتية والتي تمر دون محاسبة، كما أنها تقوم بفرض قيود وتدابير تعسفية سواء ادارية او أمنية على الشعب الفلسطيني الشقيق تمنعه من حرية التنقل، متجاهلةً بذلك كافة القوانين والأعراف الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصةً القرار (2334) الصادر عام 2016، الذي يدعو إسرائيل وبشكلٍ فوري إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واحترام جميع التزاماتها القانونية ذات الصلة وبشكلٍ كامل.

وبهذا الصدد نشاطر الامين العام للأمم المتحدة في تأكيده على استمرار صلاحية قرار مجلس الامن رقم 497 في عام 1981 بالنسبة إلى الجولان السوري المحتل، والذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي، واذ يعد استمرار إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل بمثابة عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذات السياق، أود أن أشير أيضاً إلى التقرير الصادر مؤخراً عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة السيد/ مايكل لينك، والذي تطرق من خلاله إلى سلوكيات إسرائيل في استيلائها وتلوينها للموارد الطبيعية لدولة فلسطين الشقيقة، كما بين بأنه اعتباراً من عام 2017 أصبح أكثر من 96٪ من المياه الجوفية الساحلية في غزة غير صالحة للاستخدام الآدمي، وذلك بسبب الإفراط في الاستخدام لمصلحتها الخاصة فيما يُحرم الشعب الفلسطيني من الوصول لتلك الموارد على الرغم سيادتهم على ثروتهم الطبيعية.

السيد الرئيس ،،،

إن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عام 2015، من خلال الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء مستوطنات واستنزاف الموارد دون وجه حق، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً واعتداءً خطيراً على ممتلكات ومقدرات الشعبين الفلسطيني والسوري الشقيقين، وندين في الوقت نفسه كافة تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة التي لا يمكن تبريرها أو السكوت عنها.

وفي الختام، تجدد دولة الكويت دعمها الكامل لنيل الشعبين الفلسطيني والسوري لكافة حقوقه المشروعة والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة فضلاً عن سيادتهم على موارده الطبيعية، ونؤكد رفضنا لجميع الخطوات الإسرائيلية الاستفزازية والعدوانية التي تتم عن الطبيعة الاستيطانية والتوسعية، إذ أن السلام الشامل والدائم يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، حيث أن لا وجود للتنمية دون سلام ولا سلام دون تنمية، وإن بلادي الكويت وانطلاقاً من مبادئها التاريخية الثابتة والراسخة لم ولن تألوا جهداً بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني والحقوق العربية المشروعة في كافة المحافل الدولية لتحقيق ما نصبوا إليه بإعادة الحق لمستحقه، مطالبين في الوقت نفسه

المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب ذلك الحق للشعبين الشقيقين لإنهاء معاناتهم
التي طال أمدها.

وشكراً السيد الرئيس،،،